أحاديث الأسئلة الفقهية في صحيح البخاري .. جمع ودارسة

الباحث/ عمر محمد محمد عبد الرحمن

إشراف

الأستاذة الدكتورة/ غادة محمد عبد الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، نحمده سبحانه حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الشفاعة العظمي والرسالة الخالدة، أرسله ربنا هاديًا وبشيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، فاللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى أصحابه الطيبين الطاهرين الذين حفظوا سنته من بعده، واقتدوا به حق الاقتداء، فلم يتركوا شيئًا إلا وسألوا عنه النبي ﷺ، فوضح لهم مسألتهم، فكان لهم الفضل العظيم في حفظ سنته وتبليغها وأدائها حق التبليغ والأداء، فاللهم ارض اللهم عنهم أجمعين، ومن سار علي دربهم واقتفي أثرهم إلى يوم الدين.

وبعد:

فمن فضل الله عز وجل أنه مَنَّ عليَّ بدراسة علوم السنة والتخصص فيها في مرحلة الليسانس في الأزهر الشريف، ورغبة في التعمق أكثر في هذه العلوم الشريفة والتزود من العلم النافع واصلت طريقي، فخضت غمار تجربة الدراسات العليا، واخترت موضوعي للماجستير بعنوان: (أحاديث الأسئلة الفقهية في صحيح الإمام البخاري جمع ودراسة). هذا الموضوع الذي يدور حول السنة النبوية الشريفة، ويتناول جانبًا منها، وهو: الأسئلة الفقهية الواردة في صحيح البخاري وأجوبة رسول الله ﷺ عنها، هذه الأسئلة التي تتعلق بالأحكام الفقهية وأفعال المكلفين في جوانب الإسلام المختلفة، وهي جِدّ مهمة؛ لأن الحكم إذا ورد جوابًا عن سؤال كان أشد رسوخًا في النفس، وثباتًا في الذهن؛ لأن السؤال مما يستثير الذهن وينبه العقل، فإذا ما ألقي الجواب المتضمن للحكم كان السامع متنبهًا متحفزًا، فيعي هذا الحكم ويحفظه ويفقهه، وتلك طريقة تعليمية يرشدنا إليها الصادق المصدوق ﷺ.

ولما كان الإمام البخاري هو درة المحدثين والحفاظ لحديث رسول الله ﷺ في تاريخ العرب والمسلمين، وهو الحجة في معرفة علوم الحديث والمرجع لكبار العلماء؛ حيث «روى عنه

خلائق كثيرون نحو من مائة ألف أو يزيدون أو ينقصون، وعظمه العلماء غاية التعظيم، وكرمه الفضلاء نهاية الإجلال والتكريم؛ حتى أنّ مسلمًا صاحب الصحيح كلما دخل عليه يسلم ويقول: دعني أقبل رجليك يا طبيب الحديث في علله، ويا أستاذ الأستاذين، ويا سيد المحدّثين. وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر مثله، وجعله الله زين هذه الأمة. وقال أبو نعيم: إنه فقيه هذه الأمة، وقال محمد بن بشار...: وكان علماء مكة يقولون هو إمامنا وفقيه خراسان. وقال ابن المديني: ما هو رأى مثل نفسه. وقال ابن خزيمة ...: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث منه وأحفظ. وقال بعضهم: هو آية من آيات الله يمشي على وجه الأرض، ونحو ذلك»[1].

فلما كان البخاري بهذه المثابة من الثقة والقوة والإمامة، فإنني أحببت أن أنال شرف النظر في كتابه الصحيح، وأن أنال شرف البحث فيه، وكان من كرم الله ومنه وتوفيقه على أن كانت رسالة الماجستير في هذا الصحيح، وهذا من فضل الله عز وجل ومنه وكرمه.

[1] – الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ١١/١. ويراجع: فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري، لأبي محمد حسن بن علي بن سليمان البدر الفيومي القاهري، قدم له: فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، دراسة وتحقيق وتخريج: د. محمد إسحاق محمد آل إبراهيم، ط١، ١٤٣٩هـ–٢٠١٨م، ٨٠/١٣. والمجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري، لشمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفيري الشافعي، حققه وخرج أحاديثه: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ٤٩/١. والجامع الصحيح للإمام البخاري بحاشية: المحدث أحمد علي السهارنفوري، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية – مظفر فور، أعظم جراه، يوبي، الهند، ط١، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م، ٨٠/١.
وغير ذلك.

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث والإمام البخاري

التعريف بمصطلحات البحث:

أولًا: كلمة أحاديث:

التعريف في اللغة:

كلمة "أحاديث" جمع: حديث، وكلمة الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء، نقيض القديم، ويُطلَق أيضًا على الكلام قليله وكثيره؛ لأنه يحدث ويتجدَّد شيئًا فشيئًا[1].

التعريف في الاصطلاح:

وأما الحديث في اصطلاح علمائه «**هو ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، من قوله وفعله وإقراره، وقيل: أو وصف خلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ**»[2].

والحديث بهذا المعنى خاص بالمرفوع إلى النبي "صلى الله عليه وسلم" على ما ذهب إليه كثير من المحدِّثين وجَروا عليه في كتبهم.

ومن العلماء من يُدخِل في تعريف الحديث أقوالَ الصحابة والتابعين وأفعالهم[3]، ولعل هذا أَولَى بالقَبول وأجدر، ويشهد له صنيع جمهور المحدِّثين، فقد جمعوا في كتبهم بين أقوال النبي "صلى الله عليه وسلم" وأفعاله وتقريراته، وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، ويأتي قريبًا ما يُعزز هذا القول ويؤكده في تعريف الحافظ والحجة.

ثانيا: كلمة الأسئلة:

التعريف في اللغة:

كلمة "أسئلة" جمع: سُؤال، مصدر: سأل، وذُل السؤال: ما يَجُر إليه السؤال من مهانة. وقيل: السؤال: جملة استفهامية تتطلب إجابة من المخاطب، عكس جواب، مثل: أين كنت؟ متى وصلت؟ "أجاب الوزير عن أسئلة الصحفيِّين". والسؤال: جزء من امتحان يطلب من طالب العلم الإجابة عنه "طرحت على الطُّلاب أسئلة صعبة"[4].

التعريف في الاصطلاح:

السؤال في الاصطلاح: هو طلب الأدنى من الأعلى[5]

---

(1) يراجع: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، مادة (حدث)، ٢٧٨/١. ومعجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، مادة (حدث)، ٣٦/٢.

(٢) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ٣٧٩/١. ومنهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق – سورية، ط٣، ١٤٠١هـ –١٩٨١م، ص٢٦.

(٣) يراجع: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ٣٧٩/١. ومنهج النقد في علوم الحديث، ص٢٦، ٢٧.

(١)– معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م ٢/ ١٠٢٠

(٢)– التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م ١/ ١٢٣.

ثالثًا: الفقهية:

التعريف في اللغة:

الفقه في اللغة العربية لفظ مأخوذ من الفعل فَقِه، أي فَهِمَ وأدرك[١].

وقد وردت الكلمة بهذا المعنى في قول الله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ**﴾[٢]

التعريف في الاصطلاح:

أمّا في الاصطلاح فإنّ الفقه هو: العلم بالأحكام الشّرعية العملية المُستنبطة من أدلّتها التفصيلية، ويُطلق لفظ الفقه أيضًا على مجموعة الأحكام الشّرعية العملية نفسها.

مصادر الفقه الأساسية وهي:

١ – القرآن الكريم.

٢ – السنة المطهرة.

٣ – الإجماع.

٤ – القياس.

موضوع الفقه وهو: أفعال المكلفين من العباد على نحوٍ عام وشامل، فهو يتناول علاقات الإنسان مع ربه، ومع نفسه، ومع مجتمعه، ويتناول الأحكام العملية، وما يصدر عن المكلف من أقوال، وأفعال، وعقود وتصرفات[٣].

ويشتمل الفقه علي نوعين:

الأول: أحكام العبادات: من صلاة، وصيام، وحج، ونحوها.

الثاني: أحكام المعاملات: من عقود، وتصرفات، وعقوبات، وجنايات.

والمقصود بكلمة الأسئلة الفقهية هنا الواردة في هذه الرسالة: هي الأسئلة التي يلقيها الصحابة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تتعلق بالمسائل الفقهية وأفعال المكلفين ثم يجيب عنها ليبين للأمة أمور دينها، وذلك لبيان ما أشكل عليهم من أمور دينهم، أو ما يحدث بينهم من معاملات؛ فكانوا يسألون النبي صلي الله عليه وسلم ليوضح لهم هذه الأمور؛ حيث كانوا رضون الله عليهم يسألون النبي عن كل صغيرة وكبيرة؛ ليتفقهوا في الدين.

---

(١)- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، المؤلف : مجموعة من المؤلفين، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع : ١٤٢٤هـ ١/ ١٨-١٩

(٢)- سورة هود:(٩١).

(٣)- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، ١٨/١، ١٩.

رابعا: كلمة جمع ودراسة.

أ – كلمة جمع:

كلمة "جمع" في اللغة: مرادف لكلمة جماعة من الناس، والجمع أيضًا هم القوم المجتمعون، والجمع فوق هذا وذاك: الأشتات من التمر.

كلمة جمع في الاصطلاح: استخدمت كلمة الجمع كاصطلاح، وكل علم عرف لهذا الاصطلاح معناه، وما يخصنا في ذلك هو تعريف الجمع عند علماء أصول الفقه: فقالوا بأن تعريف الجمع: أن يجمع بين الأصل والفرع لعلة مشتركة بينهما ليصح القياس"[١].

والمقصود بكلمة جمع هنا:

هو ضم الأحاديث المتعلقة بأسئلة الصحابة الموجهة إلى النبي صلي الله عليه وسلم المتعلقة بالقضايا الفقهية، الواردة في صحيح البخاري وضمها إلى بعضها البعض.

ب – كلمة دراسة:

دراسة جمع دراسات كما جاء في معجم المعاني الجامع، مصدرها درس.

دَرّاسة: اسم آلة من درَسَ: آلة لفصل الحبوب عن السَّنابل أو عن القشّ دَرَّاسةُ قمحٍ وشعيرٍ[٢]، وقيل في تعريف الدراسة: الدِّرَاسَةُ: الأعْمَالُ الْمَدْرَسِيَّةُ، أَي القِرَاءةُ وَتَحْصِيلُ العُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، الدِّرَاسَةُ: بَحْثٌ، وتحقِيقٌ، ولعل هذا التعريف هو التعريف المناسب الذي نريده ونصبو اليه.

والمقصود بكلمة دراسة في هذه الرسالة:

هي دارسة الأحاديث المتعلقة بأسئلة الصحابة، المتعلقة بالفقه دراسة وبحثا وتدقيقا واستخراج القضايا الفقهية من هذه الأحاديث والله الموفق والمستعان.

التعريف بصحيح البخاري

التعريف بالإمام البخاري:

اسمه ونسبه:

هوَ الإمام الحَجةُ العلمُ الناقد المُجْتَهِدُ شَيْخُ الاسِّلامِ قُدْوَةُ اَلْحفاظِ[٣]، أَبُو عبدُالله مُحَمَّد بْنُ أَسْمَاعِيلِ بْنُ أَبْرَاهِيم بْنُ المُغيرَةِ بْنُ بَرْدَزْبَةَ[١] الجُعْفي مَوْلَاهم البُخاريُّ، وكان بردزبه فارسيا علي دين قومه فأسلم ولده المغيرة علي يد اليمان الجعفي[٢] مولاهم[٣].

---

(١) علم اللغة العربية، المؤلف: د. محمود فهمى حجازى، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص/ ٣٠٣.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، ج/ ١ ص/ ٧٣٨.

(١) سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ج/ ١٢ ص/ ٣٩١-٣٩٢

وقد اختلف في اسم جده فقيل –كما ذكر ابن خلكان –: "يزدبة بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الزاي وكسر الذال المعجمة، وبعدها باء موحدة ثم هاء ساكنة"(٤).

وقال الذهبي في كتابه السير: "محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، وقيل بذدزبة". وكذا ضبطه المزي في تهذيب الكمال(٥). وبردزبة بالبخاري.

وأما ما يتعلق بنسب الإمام البخاري، فهو نسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال لها: بخاري، وبها كانت شهرته ونسب إليها نسبة ولاء، عملا بمذهب من يري أن من أسلم على يد شخص كان ولاؤه له.

حيث خرج منها جماعة من العلماء في كل فن يتجاوزون الحد، وصنف تاريخها أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الغنجار الحافظ البخاري وأحسن في ذلك(٦).

مولده:

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة، وكان في يوم الثالث عشر من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة وتربي يتيما(٧).

نشأته:

نشأ الإمام البخاري في بيتِ علمٍ، لقوله: إنّ أباه سمع من مالك بن أنس، قال الإمام البخاري: (سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه)(٨).

وكانت أُسرته من أهل الثراء والتديُّن والفضل، لكنّ والده تُوفّي وهو طفل، فعاش في كفالة أُمّه التي كانت تتّصف بِالتُقى والورع، وذكر أهل التاريخ أنّها من أهل الولاية والكرامة؛ حتى رأت في المنام نبيّ الله إبراهيم – عليه السلام – يقول لها: إنّ الله قد رَدَّ على ابنها بَصَرَهُ بكَثْرة بكائها ودُعائِها(٩)، وفي الصباح ردّ الله تعالى له بصره، فذهبت به إلى الكُتّاب، وبدأ

---

(٢) بردزبه وهي لفظة بخارية، معناها الزراع.

(٣) حياة البخاري، مؤلف: جمال الدين القاسمي، الناشر: مطبعة العرفان، تاريخ النشر: ١٣٣٠- ١٩١١. ص/ ٦

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/٣٩٢).

(٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ) لمحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر بيروت ج/ ٤ ص/ ١٩٠.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي الْمِزِّيّ (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠. ٢٤/ ٤٣١

(١) الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق، عبد الله عمر البارودي مؤسسة الكتب الثقافية، ١/ ٢٩٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٢.

بحفظ القُرآن والحديث وهو في عُمر العاشرة، وأخذته إلى مجالس العُلماء، والشيوخ، وحلقات العِلم؛ ممّا ساعد على تفتّح مداركه(١).

كان أبوه إسماعيل من رجال الطبقة الرابعة في الحديث، وهي الطبقة التي تلي طبقة تابعي التابعين، وكان والده من الثقات، وكان مُهتمًا بتعليم السُّنة لابنه، وله الأثر العظيم في ذلك على الرغم من موته عندما كان ابنه البخاريّ طفلًا(٢).

كيفية تصنيف الإمام البخاري لكتابه:

أما من ناحية تصنيف الإمام البخاري لكتابه: فقد ابتدأ تأليفه مستعينًا بما لديه من معرفة واسعة في علوم الحديث، وأحوال الرواة، وكثرة تنقله بين البلدان جمعًا للحديث، مع ما وهبه الله تعالى من قوة في الحفظ، وقد أخذ يؤلف كتابه بتمهل وتأن، واتبع في جمعه منهجًا علميًّا رصينًا، فبدأ الإمام البخاري تأليف كتابه، ووضع المنهج العام له في بيت الله الحرام، ثم أتم تأليفه وبيضه في بلدة بخاري.

ثم جمع الإمام البخاري تراجم كتابه في الروضة الشريفة بين قبر النبي "صلى الله عليه وسلم" ومنبره وكان يغتسل ويصلي ركعتين، استخارة لله (تعالى) قبل وضعه لأي حديث في كتابه، قال الفَرَبْرِي(٣): "سمعت البخاري يقول: ما وضعت في " كتاب الصحيح" حديثا إلا اغتسلت وصليت لله ركعتين"(٤).

قال الإمام البخاري: "صنفت "الجامع" من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله عز وجل"(٥).

وكان البخاري يعيد النظر في كتابه مرات عديدة، وكان في كل مرة يُعيد تنقيحه وتهذيبه.

تسمية كتابه:

سمي الإمام البخاري كتابه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (صلي الله عليه وسلم) وسننه وأيامه"، إلا أنّه يعرف اختِصارًا باسم صحيح البخاري، وقد جمع فيه صاحبه كمًّا هائلاً من الأحاديث المختارَة ممّا صح نقله عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) حيث بلغ عدد ما

(٥) حياة التابعين، المؤلف: يَاسِر بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الحَمْدِ الْكُوَيْس الحَمَدَاني ص/ ٣٦.

(١) محمد نصر الدين محمد عويضة، فصل الخطاب في الزهد والرقائق والآداب، ص ١١١٣ جزء ١.

(٢) المحدث الثقة العالم أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، راوي "الجامع الصحيح" عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين، ملت الفربري لعشر بقين من شوال سنة (٣٢٠هـ) وقد أشرف على التسعين، سير أعلام النبلاء، ج/ ١١ ص/ ٣٥١-٣٥٢.

(٣) حياة الإمام البخاري للدمشقي ، ص/ ٢٩

(٤) السابق نفسه.

جمعه من أحاديث النبي (٧٢٧٥) حديثًا بما فيها ما كان له أكثر مِن سند عن النبي (صلي الله عليه وسلم) وبإسقاط المُكرر منها يبلغ عددها حوالي (٤٠٠٠) حديث تقريبًا[١].

البشارة باقتداء البخاري بالنبي "صلي الله عليه وسلم"

قال وراقه: "سمعت نجم بن فضيل يقول: رأيت النبي صلي الله عليه وسلم في النوم، والبخاري يمشي خلفه، فكلما رفع قدما النبي صلي الله عليه وسلم وضع البخاري قدمه في مكان قدمه صلي الله عليه وسلم"[٢].

وفاته:

قبل وفاة الإمام البخاري نزل على قرية خزنتك[٣]، فنزل على غالب بن جبريل، فمرض واشتد مرضه، ثم أراد الركوب فعجز، وقال: قد ضعفت، ثم دعا بدعوات ثم اضطجع، فقضي رحمه الله تعالي وسال منه عرق عظيم[٤].

توفّي البخاري ليلة السبت وقت صلاة العشاء في سنة (٢٥٦ه) وقد بلغ من العمر حينها اثنين وستين سنة إلّا ثلاثة عشر يومًا، ودفن في اليوم التالي الموافق لعيد الفطر بعد صلاة الظهر، وقد بذل من حياته الكثير في سبيل العلم والعبادة وخدمة الإسلام والمسلمين. فرضي الله عنه وأرضاه.

(١) يراجع: حياة البخاري، للدمشقي، ص/ ٢٩.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج/ ١٢ ص/ ٤٠٥.

(٣) خزنتك: قرية بينها وبين سمرقند ثلاث فراسخ، بها قبر الإمام البخاري. (معجم البلدان ٣٥٦/٢).

(٤) سير أعلام النبلاء، (٤٦٦/١٢).

الفصل الأول: أحاديث الأسئلة الفقهية المتعلقة بأحكام الطهارة

تمهيد لأحكام الطهارة

من الأمور المهمة التي أمرنا الله تعالي بها، التي يجب على كل مسلم أن يحرص عليها؛ حيث إنها شرط في صحة كثير من العبادات: الطهارة التي لها في الإسلام المنزلة السامية، فهي من الإيمان بمنزلة النصف من الكل، ودليل ذلك حديث النبي ﷺ حيث قال: «**الطهور شطر الإيمان**«[1].

قال الإمام النووي[2] رحمه الله: «هذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام، قد اشتمل على مهمات من قواعد الإسلام، فأما الطهور بالضم فالمراد به الفعل وهو قول الأكثرين ويجوز فتحها إذا أريد به الماء الذي يتطهر به وأصل الشطر النصف، واختلف في معنى قوله ﷺ الطهور شطر الإيمان فقيل معناه أن الأجر فيه ينتهي تضعيفه إلى نصف أجر الإيمان وقيل معناه أن الإيمان يجب ما قبله من الخطايا وكذلك الوضوء لأن الوضوء لا يصح إلا مع الإيمان فصار لتوقفه على الإيمان في معنى الشطر وقيل المراد بالإيمان هنا الصلاة كما في قوله تعالي: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ**﴾[3]، والايمان هنا الصلاة»[4].

تعريف الطهارة:

أولاً- تعريف الطهارة في اللغة: هي: النظافة، والسلامة، والخلو من الأقذار، والأوساخ، سواء كانت حسية، أو معنوية[5]، ويقابل الطهارة النجاسة، ومعناها في اللغة: كل شيء مستَقذَر، حسيًّا كان، أو معنويًّا، فيقال للآثام: نجاسة وإن كانت معنوية[6].

وجاء في لسان العرب: الطُّهْرُ: نقيض الحَيْض، والطُّهْر: نقيض النجاسة، والجمع أَطْهار، ومنه كلمة ماء طهور، أي: ما يتطهر به[7].

ثانيا- تعريف الطهارة في اصطلاح الفقهاء:

أولاً: مذهب الحنفية، قالوا: بأن الطهارة في اللغة: مصدر طهَر بالفتح ويضم: بمعنى النظافة.

---

(1)- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب فضل الوضوء، برقم (٢٢٣).

(2) - أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، وكان يكني بأبي زكريا، وأمّا نسبته إلى النّووي فبسبب مدينته نوى وهي مدينة بالجولان في سوريا.

(3)- البقرة: ١٤٣.

(4)- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ، (٣/ ١٠٠، حديث: ٢٢٣).

(5)- يراجع: طهور المسلم في ضوء الكتاب والسنة، مفهوم، وفضائل، وآداب، وأحكام، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مطبعة سفير، الرياض، ص٨.

(6)- يراجع: الفقه على المذاهب الأربعة، المؤلف عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ١/ ٥.

(7)- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ، ٤/ ٥٠٤.

وفي الشرع هي: النظافة عن حدث أو خبث، **فقولهم:** النظافة يشمل ما إذا نظفها الشخص، أو نظفت وحدها، بأن سقط عليها ماء فأزالها، وأما قولهم: عن حَدَث يشمل الحدث الأصغر: وهو ما ينافي الوضوء من ريح ونحوه، ويشمل الحدث الأكبر: وهو الجنابة الموجبة للغسل. و قد عرَفوا الحدَث بأنه وصف شرعي يحل في الاعضاء يزيل الطهارة، أما الخبث فمعناه في الشرع العين المستقذرة التي أمر الشارع بنظافتها[١].

وعلى هذا، فإن الطهارة عند الحنفية على معنيين:

الأول: طهارة من الحدث، وتكون بالوضوء والغسل، أو ما يكون بدلا عنهما من التيمم.

الثاني: طهارة من الخبث، وهي إزالة ما تعلق بالثوب والبدن والمكان وغيرها من النجاسات، وخصوا الخبث بالأمور العينية المستقذرة شرعا؛ كالدم، والبول، ونحوها.

ثانيا: مذهب المالكية، قالوا: بأن الطهارة في اللغة: الطهارة: مصدر طهر بضم الهاء أو فتحها، وهي النظافة والنزاهة من الأدناس.

وفي الشرع فهي: صفة حكمية توجب للموصوف بها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو له، فالأولان يرجعان للثوب والمكان، والأخير للشخص[٢].

فالطهارة عند المالكية قسمان: طهارة حدث، وطهارة خبث

فطهارة الحدث: هو المنع القائم بالأعضاء لموجب من بول ونحوه، أو جنابة، أو حيض أو نفاس. **والحدث ينقسم إلى قسمين:** الأكبر والأصغر، أما الأكبر فهو الجنابة والحيض والنفاس، والأصغر وهو البول، والغائط، والريح، والمذي، والودي، وخروج المني بغير لذة معتادة، والهادي: وهو الماء الذي يخرج من فرج المرأة عند ولادتها.

وطهارة الخبث: عبارة عن النجاسة القائمة بالشخص أو الثوب أو المكان، وهذه الأشياء هي المعبر عنها بالأحداث والأخباث، ولا يصح التطهير منها إلا بالماء الطاهر وهو الماء المطلق الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وهو ما كان على خلقته أو تغير بما لا ينفك عنه غالبا كقراره والمتولد منه»[٣].

ثالثا: مذهب الشافعية قالوا: أن الطهارة في اللغة: هي النظافة والنزاهة عن الادناس ويقال طهر الشيء بفتح الهاء وطهر بضمها والفتح أفصح[٤]،

---

(١)- الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، محمد بن علي بن محمد الحِصْني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، ١/ ١٧، ١٨.

(٢)- يراجع: أسهل المدارك (شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك) أبو بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي (المتوفى: ١٣٩٧ هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ٣٤/١.

(٣)- السابق نفسه.

(٤)- يراجع: المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، طبعة دار الفكر، طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي، ١//٧٩.

«فالطهور: هو المطهر، وهو اسم لما يتطهر به، كالسحور: اسم لما يتسحر به، والفطور: اسم لما يتفطر به»[1].

وفي الشرع هي: رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما وعلى صورتهما، والمراد بما في معناهما: التيمم والأغسال المسنونة، كالجمعة وتجديد الوضوء في الحدث، فالطهارة هي الوصف المعنوي المترتب على الفعل[2].

فالطهارة عند الشافعية نوعان:

أولاً- طهارة من النجس:

فالنجس لغة: كل مستقذر. وشرعًا: مستقذر يمنع صحة الصلاة، كالدم والبول. والأعيان النجسة منها: الخمر، الكلب والخنزير، الميتة، الدم السائل ومنه القيح، وغيرهما.

ثانيًا: طهارة من الحدث:

فالحدث لغة: الشيء الحادث. وشرعًا: هو أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة وما في حكمها، حيث لا مرخص. ويطلق الحدث أيضًا على نواقض الوضوء التي سنتحدث عنا فيما بعد، وعلى موجبات الغسل.

والحدث ينقسم إلى: حدث أصغر. وحدث أكبر.

فالحدث الأصغر: هو أمر اعتباري يقوم بأعضاء الإنسان الأربعة، وهي: الوجه، واليدان، والرأس، والرجلان، فيمنع من صحة الصلاة ونحوها، ويرتفع هذا الحدث بالوضوء، فيصبح الإنسان مستعدًا للصلاة ونحوها.

والحدث الأكبر: وهو أمر اعتباري يقوم بالجسم كله فيمنع من صحة الصلاة وما في حكمها، ويرتفع هذا الحدث بالغسل فيصبح الإنسان أهلًا لما كان ممنوعًا عنه[3].

رابعا: مذهب الحنابلة قالوا: بأن الطهارة في اللغة: النزاهة عن الأقذار. والطهور – بضم الطاء – المصدر والطهور – بالفتح – من الأسماء المتعدية، وهو الذي يطهر غيره، مثل الغسول الذي يغسل به.

وفي الشرع: رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء، أو رفع حكمه بالتراب.

---

(1)- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١/١٤٢.

(2)- يراجع: المجموع شرح المهذب، ١/٧٩.

(3)- يراجع: الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، اشترك في تأليف هذه السلسلة: الدكتور مُصطفى الخِنْ، الدكتور مُصطفى البُغا، علي الشَرْبُجي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ١/ ٣٨ - ٥٢.

فعند إطلاق لفظ الطهارة في لفظ الشارع أو كلام الفقهاء ينصرف إلى الموضوع الشرعي دون اللغوي، وكذلك كل ما له موضوع شرعي ولغوي، إنما ينصرف المطلق منه إلى الموضوع الشرعي كالوضوء، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، ونحوه؛ لأن الظاهر من صاحب الشرع التكلم بموضوعاته[١].

فالطهارة عند الحنابلة تنقسم أيضا: الي طهارة حدث، وطهارة نجاسة، وقد سبق بيانهم في أقوال باقي الفقهاء.

ونستنتج من تعريفات الطهارة في المذاهب، أنها وإن اختلفت في بعض النواحي لكنها تصل إلى معنى واحد، وهو أن الطهارة في تعريفها الشرعي هي: صفة اعتبارية قدّرها الشارع شرطًا لصحة الصلاة، جواز استعمال الآنية والأطعمة وغير ذلك، فالشارع اشترط لصحة صلاة الشخص أن يكون بدنه موصوفًا بالطهارة، ولصحة الصلاة في المكان أن يكون المكان موصوفًا بالطهارة، ولصحة الصلاة بالثوب أن يكون موصوفًا بالطهارة، واشترط لِحَل أكل هذا الطعام أن يكون الطعام موصوفًا بالطهارة[٢]. ويمكن القول أيضًا بأن الطهارة هي: ارتفاع وزوال الحدث، أو الخبث، أو النجاسة؛ بواسطة الطهورين المباحين، وهما: الماء والتراب.

وتُعرف الطهارة أيضا بأنها: زوال الصفة المانعة من الصلاة الواقعة في الجسم[٣].

المبحث الأول: أحاديث الأسئلة المتعلقة بأحكام الوضوء

الحديث الاول:

عَنْ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِب، قالَ: «**كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً[٤] فأمَرْتُ المِقْدَادَ بنَ الأسْوَدِ[٥] أنْ يَسْأَلَ النبيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقالَ: فيه الوُضُوءُ**»[٦]

المطلب الأول: شرح الحديث:

في هذا الحديث يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: كنت رجلا مذاء، يعني: كثيرا ما يخرج منه المذي، وفي رواية أبي داود: «**جعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري**»،

---

(١)- المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة (د. ط)، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ١/٧.

(٢)- يراجع: الفقه على المذاهب الأربعة، ١/٨

(٣)- يراجع: طهور المسلم في ضوء الكتاب والسنة، ص٨.

(٤)- مذاء، أي: كثير المذي وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة وعند ملاعبة النساء والتقبيل.

(٥)-صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأحد السابقين الأولين. وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة القضاعي الكندي البهراني، ويقال له: المقداد بن الأسود؛ لأنه ربي في حجر الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبناه وقيل بل كان عبدا له أسود اللون فتبناه ويقال: بل أصاب دما في كندة فهرب إلى مكة وحالف الأسود، شهد بدرا والمشاهد، وثبت أنه كان يوم بدر فارسا، عاش نحوا من سبعين سنة مات في سنة ثلاث وثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان وقبره بالبقيع -رضي الله عنه. سير أعلام النبلاء، ج/ ٣ ص/ ٢٣٥.

(٦)- راواه البخاري في كتاب العلم، باب: من استحيا فأمر غيره بالسؤال، رقم الحديث (١٣٢)، وله أطرافه في صحيح البخاري (كتاب الوضوء ١٧٨- كتاب الغسل ٢٦٩)، ألفاظ الحديث عند البخاري بعد قوله: «كنت رجلا مذاء»، زيادة: «فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ» وفي لفظ: «لمكان ابنته مني».

فبيَّن أن سبب سؤاله هو كثرة اغتساله ما أثر ذلك على جسده من الأذى؛ ظنا منه أن ذلك من الجنابة، فطلب من المقداد ابن الأسود أن يسأل النبي ﷺ عن خروج المذي وما يجب على من يخرج منه، وإنما استحيا على رضي الله عنه أن يسأل رسول الله ﷺ لأنه زوج فاطمة ابنة النبي ﷺ، وهذا الحياء محمود؛ لأنه لا يمتنع به من تعلم ما جهل وبعث من يقوم مقامه في ذلك، ففيه: الحياء من الأصهار فى ذكر أمور الجماع وشبهه. فسأل المقداد رضي الله عنه النبي ﷺ، فقال له: «فيه الوضوء»، فمن خرج منه المذي يجب عليه الوضوء فقط لا الغسل، وسوف يأتي تفصيله[1]

المطلب الثاني: فقه الحديث.

قبل أن نشرع في بيان ما يتعلق من أحكام المذي في هذا الحديث لا بد أن نبين:

أولاً: الفرق بين المني والمذي من حيث الصفات.

فالمني: هو الماء الغليظ الدافق الذي يخرج عند اشتداد الشهوة، أما مني المرأة فهو رقيق أصفر. **أما المذي:** فهو ماء أبيض رقيق مائل إلى البياض يخرج غالبا عند ثوران الشهوة وعند ملاعبة النساء والتقبيل.

أما من حيث طهارة كلٍّ منهما فقد بينا أحكام المني في حديث أم سلمة وأم سليم رضي الله عنهما ونبين في هذا الحديث أحكام المذي من حيث طهارته ونجاسته.

ثانيا: أحكام المذي.

اختلف الفقهاء هل المذي نجس أم طاهر إلي رأيين:

الرأي الأول:

قالوا بأن المذي نجس، وهو مذهب الحنفية[2]، والمالكية[3]، والشافعية[4]، والمشهور من مذهب الحنابلة[5].

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة نذكرها، وهي:

الدليل الأول:

حديث سيدنا علي رضي الله عنه والذي نحن بصدده «كنت رجلًا مذاء...».

---

(1) شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م ج/ ١ ص/ ٢١٢. بتصرف.

(2) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ج/ ١ ص/ ٢٥

(3) منح الجليل شرح مختصر خليل، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ) الناشر: دار الفكر – بيروت تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م (د-ط) ج/ ١ ص/ ١٢٤-١٢٥

(4) المجموع شرح المهنب، ج/ ٢ ص/ ٥

(5)-كشاف القناع عن متن الإقناع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ) الناشر: دار الكتب العلميةج/ ١ ص/ ١٢٢

فقالوا: أن لم يكن المذي نجس لما أمره النبي ﷺ بغسل ذكره والوضوء منه.

الدليل الثاني:

استدلوا بحديث سهل بن حنيف قال: كنت ألقى من المذي شدة، فكنت أكثر الاغتسال منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: إنما يجزئك منه الوضوء. فقلت: كيف بما يصيب ثوبي؟ فقال يكفيك أن تأخذ كفا من ماء فتمسح بها من ثوبك حيث ترى أنه أصاب[1].

الدليل الثالث:

عن حزام بن حكيم، عن عمه عبد الله بن سعد الأنصاري، قال: سألت النبي ﷺ عما يوجب الغسل، وعن الماء يكون بعد الماء؟ فقال: «**ذلك المذي، وكل فحل يمذي، فتغسل من ذلك فرجك وإنثييك، وتوضأ وضوءك للصلاة**»[2].

الدليل الرابع:

عن ابن عباس أنه أتى أبي بن كعب ومعه عمر، فخرج عليهما، فقال: «**إني وجدت مذيًا، فغسلت ذكري، وتوضأت، فقال عمر: أو يجزئ ذلك؟ قال: نعم قال: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم**»[3].

الدليل الخامس:

عن ابن عباس، قال في المذي والودي والمني: «**من المني الغسل، ومن المذي والودي الوضوء، يغسل حشفته ويتوضأ**»[4].

الدليل السادس:

استدلوا بما حكى الإجماع على نجاسته، وعلى وجوب الوضوء.

الرأي الثاني:

قيل: بأن المذي طاهر كالمني، وهو رواية عن أحمد[5].

أدلة القائل بطهارة المذي:

قال: إن المذي خارج بسبب الشهوة، فيكون طاهرًا فكأنه قاسه على المني الخارج بشهوة

الرد على هذا الدليل: أنه إن صح القياس لوجب فيه الغسل، فلما لم يجب فيه الغسل علم أن قياسه على المني لا وجه له.

---

(1)- المسند (3/ 585)، وأخرجه الترمذي (115) وابن ماجه (506) وإسناده حسن.

(2)- سنن أبي داود (211) وأخرجه الطبراني في الكبير (3/ 158) وإسناده ضعيف.

(3)- سنن ابن ماجه (507). إسناده ضعيف.

(4)- المصنف (608) بإسناد صحيح.

(5)- موسوعة أحكام الطهارة، 13/ 201.

واستدل أيضا بقول عمر رضي الله عنه قال: «**إني لأجد المذي على فخذي ينحدر وأنا على المنبر ما أبالي بذلك**»[1].

وهذا إسناده منقطع، واستدل أيضًا: أنه ورد في بعض الأحاديث النضح، وهذا دليل على طهارته.

الرد على هذا الدليل: لعل النضح قد يفهم بعضهم أنه دليل على طهارة المذي، ولكن هذا مردود، كما قالوا في بول الصبي الذي لم يأكل الطعام، وليس في ذلك ما يدل على طهارته؛ لأنه لو كان طاهرًا لما وجب في حقه النضح، كذلك كيفية النضح مختلف فيها، هل المقصود بها الغسل، أو مجرد الرش، وهل ذلك على البدن أم في الثياب خاصة؟[2].

الرأي الراجح:

وهو أن المذي نجس باتفاق الفقهاء، وذلك للأمر بغسل الذكر منه والوضوء لحديث علي رضي الله عنه الذي ذكرناه، وكذلك لإجماع أهل العلم، **قال ابن عبد البر**[3]: «وأما المذي المعهود المتعارف عليه، وهو الخارج عند ملاعبة الرجل أهله لما يجده من اللذة، أو لطول عزبة، فعلى هذا المعنى خرج السؤال في حديث علي هذا، وعليه وقع الجواب، وهو موضع إجماع لا خلاف بين المسلمين في إيجاب الوضوء منه، وإيجاب غسله لنجاسته»[4].

وقال النووي: «أجمعت الأمة على نجاسة المذي والودي»[5].

وعلي هذا فالمذي نجس باتفاق الفقهاء.

كيفية التطهر من المذي؟

لقد نص هذا الحديث على أن التطهر من المذي يكون بالماء وذلك بغسل الذكر والوضوء منه، ولكن أختلف الفقهاء في الطهارة من المذي، هل يتعين الماء، أو تكفي الحجارة؟ ونبين في ذلك أقوال الفقهاء.

الرأي الأول: وهو مذهب الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة[6].

قالوا: يتعين الماء في الطهارة من المذي، وهناك خلاف بينهم هل يجب غسل موضع الحشفة فقط، أم يغسل الذكر كله إلى **ثلاثة مذاهب وبيانها:**

---

(1)-المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المجلس العلمي- الهند يطلب من: المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ جزء (١) ص (١٥٩).

(2)- موسوعة أحكام الطهارة، ٢٠٧/١٣.

(3)- أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري المعروف بابن عبد البر (٣٦٨ هـ - ٤٦٣ هـ) إمام وفقيه مالكي ومحدث ومؤرخ أندلسي، له العديد من التصانيف والكتب من أشهرها الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وهو في تراجم أصحاب النبي محمد ﷺ.

(4)- موسوعة أحكام الطهارة،٢٠٧/١٣.

(5)- المجموع، ٥٧١/٢.

(6)- موسوعة أحكام الطهارة، ٥٣١/١٣.

الأول: قالوا: يجب غسل موضع الحشفة فقط وهو مذهب الحنفية، والشافعية، ونسبه النووي للجمهور، ورجحه ابن عبد البر[١].

واستدلوا بقولهم: إن من غسل مخرج المذي من الذكر فقد غسل ذكره، فإيجاب غسل الذكر كله لا دليل عليه من الشرع، وقد صح عن ابن عباس أنه يقول: تارة: «يغسل ذكره» وتارة يقول: «يغسل حشفته» فدل على أن مراده بقوله: «اغسل ذكرك» أي الحشفة، وفهم الصحابي أولى من فهم غيره؛ لأنه عربي قح لم تدخل لسانه العجمة، وهو ممن روى عن علي حديث غسل الذكر من المذي، فلو كان يقتضي ذلك غسل الذكر كله لكان ابن عباس أولى بفهم ذلك من غيره[٢].

الثاني: قالوا يجب غسل الذكر كله، وهو ما عليه أكثر أصحاب مالك، وهو رواية عن أحمد، واستدال هؤلاء بحديث سيدنا على رضي الله عنه المتفق عليه، والذي نحن بصدده وفيه: «يغسل ذكره ويتوضأ»[٣].

الثالث: قالوا: يجب غسل الذكر كله مع الأنثيين، وهو مذهب الحنابلة، وابن حزم واستدلوا: بحديث علي رضي الله عنه ففي رواية منه، قال: يغسل ذكره وأنثييه ويتوضأ، ولكن هذه الزيادة لا تثبت عن النبي ﷺ وقد ضعفها أحمد في سؤالات أبي داود[٤]، قلت لأحمد: إذا أمذى يجب عليه غسل أنثييه؟ قال: ما قال غسل الأنثيين إلا هشام بن عروة، يعني: في حديث علي، فأما الأحاديث كلها فليس فيها ذا[٥].

الرأي الثاني: وهو مذهب الشافعية، قالوا: يجزئ الاستجمار في التطهر من المذي، فقد قاس أصحاب هذا المذهب المذي علي البول، وقد ذكرنا حكم المذي من حيث طهارته ونجاسته[٦].

ولعل سبب اختلاف الفقهاء في هذا هو اختلافهم في الأحاديث الواردة في التطهر من المذي ولعل كلها يصل الي ازالة النجاسة.

---

(١)- المجموع، (١٦٤/٢).

(٢)- موسوعة أحكام الطهارة، ٥٣١/١٣.

(٣)- الكتاب السابق، ص (٥٣٢).

(٤)- مسائل الإمام: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد مكتبة ابن تيمية، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٥)- مسائل أحمد لأبي داود (١٠٦)..

(٦)- موسوعة أحكام الطهارة، ٥٣٤/١٣.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من البحث بحمد الله تعالي وتوفيقه لموضوع الرسالة فقد توصلت من خلال البحث إلي نتائج مستخلصة من هذه الدراسة وأبرزها ما يلي:

١- فضل السنة النبوية الشريفة وعظيم قدرها ومكانتها، وأن السنة النبوية المشرفة جاءت مكملة ومبينة لكثير من الآيات القرآنية، والتي كان بيانها عن طريق نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم فقد بيانها ووضحها عن طريق الصحابة الكرام.

٢- فضل النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ومكانته وانه هو القدوة والأسوة، وهو المعلم الأول لهذه الأمة، وهو صلى الله عليه وسلم أمان لأمته صلى الله عليه وسلم كما جاء في الحديث الصحيح **(النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون)**[١]

٣- فضل الصحابة الكرام الذين كان لهم الفضل الأول في إرسال رسالة الإسلام الينا (رسالة الحنفية السمحة) ومن ثم أتي بعدهم التابعين وأتباع التابعين رضي الله عنهم أجمين. لذلك مدحهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الصحيح **(خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم قال عمران: لا أدري: ذكر ثنتين أو ثلاثا بعد قرنه - ثم يجيء قوم، ينذرون ولا يفون، ويخونون ولا يؤتمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، ويظهر فيهم السمن[٢])**[٣]."

فكان الصحابة بمثابة الواسطة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أمَّته، فمنهم تلقَّت الأمةُ عنه الشريعة، وكانت على أيديهم الفتوحات الواسعة العظيمة.

٤- ارتضى الله الإسلام ديناً للبشرية كلها ، وجعله الدين الخاتم إلى قيام الساعة ، ومن ثم فقد تكفل الله بحفظه وصيانته ، فسخر من خلقه من يذب عن وحيه قرآناً وسنةً ، واصطفى علماء بينوا ما تشابه من القرآن ، وميّزوا صحيح السنة من ضعيفها، ويزخر التاريخ الإسلامي بكوكبة من العلماء المخلصين، الذين نذروا حياتهم لخدمة هذا الدين، ومن أبرز هؤلاء الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

---

[١] - أخرجه مسلم، (٢٥٣١)

[٢] - السمن أي: كثرة اللحم والشحم في الأجسام، أو هم يتكثرون بما ليس فيهم من الشرف، أو يجمعون الأموال أو يغفلون عن أمر الدين.

[٣] - أخرجه البخاري، (٦٦٩٥)

٥- فضل الإمام البخاري وجل الأئمة الكرام الذين حفظ الله تعالي علي أيديهم السنة الشريفة، ولكن الإمام البخاري ومن بعده الإمام مسلم الذي سار علي نهجه في كتابة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد أكرم الله سبحانه وتعالى الإمام البخاري ووهبه عددا من الخصال الحميدة ، والمناقب العظيمة، حتى شهد له علماء عصره بتفوقه على أقرانه ، ولو كتبنا في مناقب هذا الإمام العظيم المؤلفات ما وفينا حقه، واشتهر الإمام بشدة ورعه، فقد كان حريصا على ألفاظه عند الجرح والتعديل للرواة، فكان لا يخرج إلا الصحيح.

٦- أهمية السؤال وبيان أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يسألون النبي صلى الله عليه وسلم في كل شئ من أمور حياتهم، وكان النبي يجيبهم.

٧- كان الصحابة يسألون النبي صلى الله عليه وسلم في الأمور التي كان الجميع يستحي منه كما في حديث أم سلمة (إن الله لا يستحي من الحق) وحديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (كنت رجلا مذاء فاستحييت)

٨- بيان أقوال الفقهاء في السؤال الذي يكون علية خلاف بين الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة، والحنفية، مع الاستدلال وبيان الرأي الراجح، وقد اقتصرت في بحثي هذا علي الفقهاء الأربعة.

التوصيات:

١- الاهتمام بالسنة النبوية الشريفة في كل المجالات لان فيها النفع للفرد والمجتمع والامم والمجتمعات، فصاحب السنة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢- الحرص علي تعلم علوم الحديث لما فيها الخير الكثير.

٣- الاهتمام بالأحاديث الخاصة بالفقه وبيانها للناس في كل مكان فأكثر الناس ما تحتاج الآن الي علوم الفقه، مع كثرة الفتن في كل مكان، وخروج المبتدعة وأهل الضلال للقدح في هذا الدين وإبعاد المسلمين عن دينهم، فيجب تعلم تلك العلوم الشريفة نصرة لله ولرسوله.

٤- الاهتمام بكتب السنة وما فيها من الخير العظيم، والاحاديث التي تنير لنا الطرقات في كل زمان ومكان الذي يجعلنا فخوريين بأننا من أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

١- القران الكريم.

٢- صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣- صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.

٤- صحيح الجامع الصغير وزياداته، الناشر: المكتب الإسلامي.

٥- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ١١/١. ويراجع: فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري، لأبي محمد حسن بن علي بن سليمان البدر الفيومي القاهري، قدم له: فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، دراسة وتحقيق وتخريج: د. محمد إسحاق محمد آل إبراهيم، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م، ٨٠/١٣. والمجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري، لشمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفيري الشافعي، حققه وخرج أحاديثه: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٤٩/١. والجامع الصحيح للإمام البخاري بحاشية: المحدث أحمد علي السهارنفوري، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية - مظفر فور، أعظم جراه، يوبي، الهند، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ٨٠/١. وغير ذلك.

٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مادة (حدث)، ٢٧٨/١. ومعجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مادة (حدث)، ٣٦/٢.

٧- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ٣٧٩/١. ومنهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق - سورية، ط٣، ١٤٠١هـ -١٩٨١م، ص٢٦.

٨- معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ٢/ ١٠٢٠

٩- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م ١/ ١٢٣.

١٠- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، المؤلف : مجموعة من المؤلفين، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع : ١٤٢٤هـ ١/ ١٨-١٩

١١-سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ج/ ١٢ ص/ ٣٩١-٣٩٢

١٢- حياة البخاري، مؤلف: جمال الدين القاسمي، الناشر: مطبعة العرفان، تاريخ النشر: ١٣٣٠-١٩١١. ص/ ٦

١٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ) لمحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر بيروت ج/ ٤ ص/ ١٩٠.

١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي الْمِزِّيّ (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠. ٢٤/ ٤٣١

١٥- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب فضل الوضوء، برقم (٢٢٣).

١٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ، (٣/ ١٠٠، حديث: ٢٢٣).

١٧- الفتح المبين بشرح الأربعين، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤ هـ) الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ١/ ٤١١.

١٨- طهور المسلم في ضوء الكتاب والسنة، مفهوم، وفضائل، وآداب، وأحكام، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مطبعة سفير، الرياض، ص٨.

١٩- الفقه على المذاهب الأربعة، المؤلف عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ١/ ٥.

٢٠- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ، ٤/ ٥٠٤.

٢١- الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، محمد بن علي بن محمد الحِصْني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، ١/ ١٧، ١٨.

٢٢- أسهل المدارك (شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك) أبو بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي (المتوفى: ١٣٩٧ هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ٣٤/١.

٢٣- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، طبعة دار الفكر، طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي، ١//٧٩.

٢٤- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١٤٢/١.

٢٥- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، اشترك في تأليف هذه السلسلة: الدكتور مُصطفى الخِنْ، الدكتور مُصطفى البُغا، علي الشّرْبجي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ١/ ٣٨ - ٥٢.

٢٦- المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة (د. ط)، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ٧/١.

٢٧- مسائل الإمام: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد مكتبة ابن تيمية، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٨- شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م